



قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٥

بأخذ سلفة لمصلحة السكك الحديدية من الأموال التي تحت يد الحكومة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ بأخذ سلفة لمصلحة السكك الحديدية من المال الاحتياطي العام

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤخذ من الأموال التي تحت يد الحكومة مبلغ ١٥٠,٠٠٠ (خمسة عشر ألف جنيه) لمنعه لمصلحة السكك الحديدية لزيادة السلفة السابق منحها إليها بمناسبة إدارتها مرفق سكك حديد الفيوم الزراعية الموضوع تحت الحراسة وذلك الإتفاق منه في شئون إدارة هذا المرفق ومواجهة خسائره المتوقعة .

على أن ترد هذه السلفة وقدرها ١٥٠,٠٠٠ ج إلى الأموال المأخوذة منها متى سمحت إيرادات المرفق المذكور بذلك .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بيروان الرياسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكجاشى (١٠ ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

وزير المواصلات

فتحي رضوان

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد في أن يأخذ من المال المخصص لاستهلاك القرض الوطني ما يلزم لإقامة أبنية لمدارس غير المرحلة الأولى الميمنة في الكشف المرفق وذلك في حدود مبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ ج (مليون وخمسمائة ألف جنيه) .

على أن تسدد وزارة التربية والتعليم ما يؤخذ لهذا القرض على أقساط سنوية في مدة عشرين عاما وبواقع ٨٪ من التكاليف النهائية لهذه الأبنية وذلك اعتبارا من تاريخ تسليم كل مبنى للوزارة المذكورة .

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥ قسم ١٤ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ (مصلحة المباني الأميرية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١,٥٠٠,٠٠٠ ج (مليون وخمسمائة ألف جنيه) لإقامة أبنية لمدارس غير المرحلة الأولى .

على أن يستهد هذا الاعتماد من جملة الباب الثالث للفرع المذكور لأخذه من المال المخصص لاستهلاك القرض الوطني

مادة ٣ - على وزراء المالية والاقتصاد والأشغال العمومية والتربية والتعليم تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

صدر بيروان الرياسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكجاشى (١٠ ح)

وزير الأشغال العمومية

احمد عبده الشرباصى

وزير التربية والتعليم

كمال الدين حسين صاغ (١٠ ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى